الأنباء
الاربعاء 19 فبراير 2014

سليمان يصف الحكومة بأفضل الحكومات.. وسلام يعتبر ولادتها معجزة

عون يقر بلقاء الحريري.. ووفيق صفا يزور ريفي والبيان الوزاري وثقة البرلمان خلال أسبوع

بيروت ـ عمر حبنجر

عقدت حكومة المصلحة الوطنية اولى جلساتها في القصر الجمهوري امس برئاسة الرئيس ميشال سليمان وحضور رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء، وشكلت لجنة صياغة البيان الوزاري من سبعة وزراء يمثلون احزاب 8 و14 آذار برئاسة الرئيس سلام.

والوزراء هم: بطرس حرب، علي حسن خليل، محمد فنيش، جبران باسيل، وائل ابو فاعور، نهاد المشنوق، وسجعان القزي.

ودعا الرئيس سليمان وسلام الوزراء الى الاسراع في اعداد البيان الوزاري ونيل ثقة مجلس النواب خلال اسبوع.

وتقرر ان تعقد لجنة البيان الوزاري اول اجتماعاتها اليوم الاربعاء.

وأعرب الرئيس سليمان عن اعتقاده أن هذه الحكومة من افضل الحكومات لأنها تعبر عن حقيقة المصلحة الوطنية وفيها مشاركة من الجميع ولا يوجد فيها اي شكل من اشكال التعطيل، وهذه الحكومة تؤكد أنه يمكننا الاتفاق على الاستحقاقات والوصول الى مكان في الوسط شرط ان نخفض قليلا المطالب والتحديات، وألا يكون الوقت ذهب سدى لأن بلدنا لا توجد فيه مشكلة الربيع العربي ولا المشكلة الموجودة في سورية ولا احد تاليا يريد تغيير النظام في لبنان.

من جهته، رئيس الحكومة تمام سلام اكد ان حكومته صناعة لبنانية وأن ولادتها كانت معجزة حتى لو انها لم تتمكن من تحقيق المعجزات.

ونظرا لأن عمرها لن يكون طويلا فإن على اعضائها ان يكونوا انتقائيين في معالجة امور وزاراتهم وتحديد اولوياتها وفي مقدمة هذه الأولويات معالجة الوضع الناتج عن النازحين من سورية وموضوع تصحيح الرواتب والأجور.

واستقبل سلام السفير الروسي وسفيرة الاتحاد الاوروبي حيث نقلا اليه تهاني موسكو والاتحاد الاوروبي بالحكومة.

بدوره، السفير السعودي علي عواض عسيري رأى ان تشكيل الحكومة انجاز لبناني اتى ثمرة تلاقي الارادات السياسية كافة.

وتمنى ان تستمر التفاهمات الراهنة لتحييد لبنان وان بلاده تأمل ان يعزز الاشقاء اللبنانيون وحدتهم الوطنية وهي الى جانبهم.

وفي إطار الأجواء الإيجابية استقبل وزير العدل اللواء اشرف ريفي في منزله امس الأول مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا.

وقال ريفي اذا استمر الجو بهذه الايجابية خلال الاشهر الاربعة المقبلة فالبلد سوف يخرج من ازمته.

وبالعودة الى الملف الحكومي، وقبل الجلسة الأولى كان الخلاف واضحا حول البيان الوزاري للحكومة السلامية، في ظل تمسك حزب الله بالبقاء حيث هو وفق تعبير الامين العام السيد حسن نصر الله اي على الجبهات السورية، في حين يصر الفريق الآخر على اعداد البيان الوزاري انطلاقا من روحية اعلان بعبدا القائم على اساس تحييد لبنان اقليميا.

البعض يتصور ان مناخ التسويات الاقليمية الذي فرض تشكيل الحكومة بعد طول انتظار، سوف ينعش افكار القائمين على اعداد هذا البيان، ويدفعهم الى ابتداع صيغ متحركة قادرة على التفاعل مع الوضع الميداني الراهن.

والا سيكون ما أراده الرئيس سلام، بيان مصغر بحجم عمر حكومة ستعيش ثلاثة أشهر.

وفي هذه الحالة يتعين إخراج هذه الخلافات من البيان والتركيز على الأمور القابلة للتفاهم، وأبرزها تأمين الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في مايو، لتبقى المسائل الخلافية على عهدة العهد الجمهوري الجديد.

هنا تقول أوساط سياسية قريبة من 14 آذار لـ «الأنباء» ان الجهد الدولي الذي بذل من أجل قيام هذه الحكومة صدفة. ايجاد حكومة متوازنة سياسيا وطائفيا، لواحد من أمرين، تأمين الغطاء الدستوري في حالة الفراغ الرئاسي، أو اتخاذ اجراءات التمديد للرئيس سليمان لسنتين على الأقل.

وهذا يعني ان الانتخابات لا تبدو ممكنة بنظر الاوساط، في ظل إصرار العماد عون على الترشح والفوز، الأمر غير الممكن في ظروف لبنان الراهنة وبذلك يصبح التمديد أفضل وأسلم لسنتين.

ولماذا سنتان؟ الجواب لأن هناك تفكيرا بمشروع بتعديل دستوري لجهة جعل ولاية الرئيس أربع سنوات بدلا من ست، إنما قابلة للتكرار مرة واحدة، بحيث تصبح الولاية المزدوجة ثماني سنوات، وبما انه مضى على وجود سليمان في الحكم ست سنوات، يفترض أن يبقى له الحق بسنتين إضافيتين، بعدها يحلها ألف حلال.

والواقع ان الاوساط عينها كانت تراهن على لهجة أكثر مرونة في خطاب السيد نصر الله يوم الأحد، نظير التنازلات التي قدمها الرئيس سعد الحريري من أجل قيام الحكومة، وأقلها الالتزام بإعلان بعبدا، الذي هدد الوزير بطرس حرب بالاستقالة ما لم يعتمد كاساس في البيان الوزاري. هنا ثمة من يعتقد أن حزب الله يعول على فذلكات لغوية تجعل من البيان الوزاري خاضعا لتفسير كل طرف على هواه.. او انه يهيئ لمجادلات سياسية حول البيان تستهلك الوقت الفاصل عن استحقاق رئاسة الجمهورية بعد ثلاثة اشهر، وهذا من شأنه الوصول بالرئاسة إلى الفراغ.

وتقرأ أوساط 14 آذار في تحميل نصر الله وزراء الداخلية والعدل والاتصالات، مسؤولية مواجهة الارهابيين والانتحاريين وكل ما يقع في خانة ارتدادات عملية التورط في الحرب السورية، اهدافا غاية في الغموض.

من جهته العماد ميشال عون، وردا على سؤال في حوار اجراه على صفحة الفيسبوك التابعة لـ «التيار الوطني الحر»، عن حقيقة اللقاء الذي جمعه بأمين عام حزب الله حسن نصر الله، واطلاعه على انه سيقابل الرئيس سعد الحريري، أجاب: «بالتأكيد، من يريد أن يقوم بوساطة لمحاولة تقريب وجهات النظر بين اطراف متخاصمة، يجب أن يتحدث إلى جميع الأطراف، من هذا المنطلق التقيت مع الرئيس سعد الحريري كما مع السيد حسن نصر الله».

الرئيس ميشال سليمان مترئساً اول حكومة سلامية في بعبدا امس (محمود الطويل)

أوساط 14 آذار لـ «الأنباء»: الجهد الدولي لتشكيل الحكومة هدفه تأمين الغطاء الدستوري في حالة الفراغ الرئاسي أو اتخاذ إجراءات التمديد للرئيس

مروان شربل يودّع «الداخلية».. بالدموع

بيروت: بدت أروقة وزارة الداخلية والبلديات أمس الأول كالعادة خلية نحل، ولكن هذه المرة للانتهاء من تدابير التسلم والتسليم.

وبالرغم من ثقل المهام التي ستسلم بعد سنتين وثمانية أشهر كانت الأصعب أمنيا على لبنان خلال الفترة الأخيرة، إلا أن صدق وقرب وزير الداخلية السابق مروان شربل من هموم الناس جعلها أكثر سلاسة.

ولطالما عانى شربل من الانتقادات التي كانت تنهال عليه بعد كل تصريح، لاسيما الانتقاد إلى حد الادانة عندما تفاوض مع الشيخ أحمد الأسير لإزالة خيم الاعتصام، والمتشددين في طرابلس، وحتى مع مزارعي الحشيشة في اليمونة الذين حظوا بزياته بعد تصعيد تحركاتهم، محاولا إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، فكان الترحيب به «على أصولو».

قناة الجديد عرضت تقريرا مصورا عن آخر يوم لوزير الداخلية والبلديات مروان شربل في الوزارة، وقد ظهر شربل وهو يبكي وقد بدت على وجهه علامات التأثر. وأكد شربل أنه «طوال فترة توزيره لم يكلف الدولة بأي أعباء مالية بل على العكس فقد عمل على التوفير قدر الإمكان»، موضحا أنه لم يكن يناشد السارقين في تصريحاته، وقال «من يدعي أني لم أحسن التصرف فليأت ويجلس مكاني ويجرب». وأعرب شربل عن سروره وامتنانه للاتصالات التي وردته، مشيرا إلى ان «منهم من اتصل باكيا لتسليمي الوزارة»، مؤكدا: «لن أنساكم ومحبتكم ستبقى في القلب».

وزير الداخلية السابق مروان شربل باكيا في آخر يوم له في الوزارة

«رويترز» و«ا.ب» تدعوان مشتركيهما لمحو صورة الحكومة اللبنانية: «فوتوشوب»

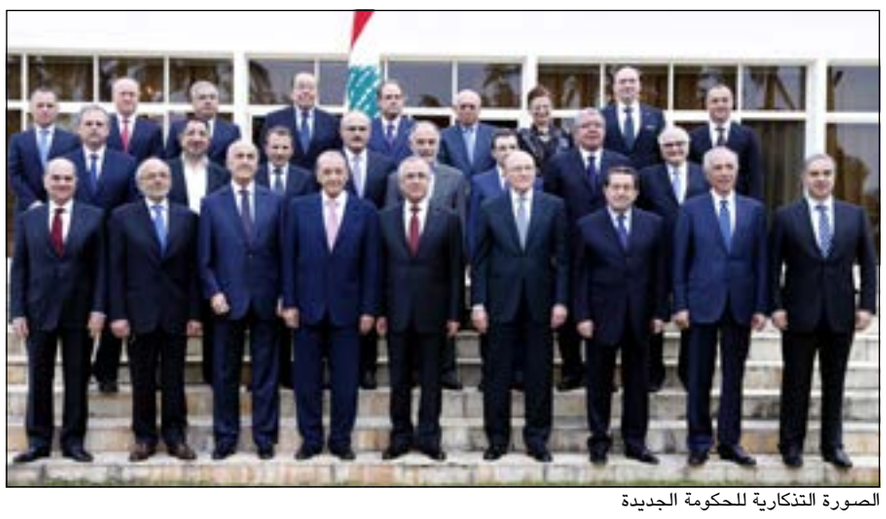
الصورة التذكارية للحكومة الجديدة

بيروت: أرسلت وكالة «رويترز» لجميع المشتركين فيها، تحذيرا، يحضهم على محو صورة الحكومة اللبنانية المشكلة من أجهزتهم.

وكذلك فعلت «أسوشييتد برس» حين أزالت الصورة من مجموعتها، الصورة «مزورة»، إذ تم تعديل معالمها بواسطة «فوتوشوب»، ولا يمكن لأي وكالة أنباء، تعريض سمعتها للخطر، من خلال نشرها، وإن كانت رسمية. أي تعديل مهما كان بسيطا، يمثل سببا كافيا بطرد مصورين محترفين من عملهم، لكن ذلك ليس مهما، في العرف اللبناني وبحجة احترام البروتوكول، تم تعديل الصورة الرسمية لحكومة الرئيس تمام سلام، وإضافة صورة الوزيرين نهاد المشنوق ورشيد درباس بعد تأخرهما. وفي ذلك التزام صريح بمنطق «بالتي هي أحسن»، الذي يدار به البلد. الكشف عن ذلك التعديل، جعل الصورة الجامعة، النكتة المفضلة للبنانيين على مواقع التواصل، خلال الأيام الماضية.

أخبار وأسرار لبنانية

● **حزب الله الرابح الأكبر:** يرفض المحلل السياسي المقرب من 14 آذار توفيق الهندي القول إن حزب الله هو الخاسر الأكبر، مؤكدا أن الحزب «هو الرابح الأكبر لكونه أدخل قوى 14 آذار في شراكة معه كان يحتاج إليها، وأخذ سلطة سياسية من الأطراف اللبنانية للقتال في سورية»، مشيرا إلى أن الحزب «رضي بتسليم 14 آذار كل الوزارات الأمنية، ليرمي إليهم مسؤولية محاربة التكفيريين، ويضع تيار المستقبل في مواجهة الإرهابيين، في حال فشل الوزراء بوضع حد لظاهرة التفجيرات».

● **تحرك فرنسي:** شكل تأليف الحكومة دافعا قويا للتحضيرات الفرنسية لعقد اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان» أوائل آذار المقبل. وأعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن هذا الاجتماع سيشكل فرصة لإعادة حشد المجتمع الدولي لدعم وحدة لبنان وسيادته واستقراره. على صعيد آخر، يصل الى بيروت منتصف الأسبوع المقبل وفد عسكري فرنسي للاطلاع على المساعدات التي يحتاجها الجيش بعد أن سلكت الهبة السعودية والمقدرة بـ 3 مليارات دولار سكة التنفيذ. وقد أطلع العماد قهوجي الرئيس سليمان على عملية الدعم.

● **هيل أول المهنئين:** حرص السفير الأميركي ديفيد هيل على أن يكون أول ديبلوماسي يزور الرئيس سلام لتهنئته، مبديا استعداد بلاده للعمل معه ومع فريق عمله لتعزيز العلاقات الثنائية ولمساعدة لبنان في مواجهة التحديات الكثيرة أمامه. وعدد هيل أبرز هذه التحديات كالآتي: تعزيز سياسة النأي بالنفس، وضع حد للأعمال الإرهابية والعنف، مساعدة المجتمعات اللبنانية لاستيعاب النازحين من سورية، حماية الفرصة المتاحة أمام اللبنانيين لاختيار زعمائهم، كرئيس الجمهورية ومجلس النواب، بشكل حر وعادل وفي الأوقات المحددة وبالتوافق مع الدستور اللبناني.

● **سليمان تعب:** صارح رئيس الجمهورية ميشال سليمان الجالسين الى طاولة العشاء الخاص في القصر الجمهوري قبل أيام قليلة بأنه تعب كثيرا.. لذلك قرر أن يسلم دفة السلطة الى حكومة «فيها كل الناس»، أضاف: «لن أسجل على نفسي أنني رميت البلد في فراغ مجهول. هي مسؤوليتنا جميعا أن نحاول انتخاب رئيس جديد للجمهورية.. أنا لست راغبا في التمديد، فقد أنهكتني المسؤوليات.. وأصابني المرض وأريد أن أرتاح».

● **بكركي حائرة:** أوفد البطريرك الراعي الموجود في الفاتيكان النائب البطريركي العام المطران سمير مظلوم الى بعبدا لتهنئة رئيس الجمهورية بتأليف الحكومة الجديدة، ولتسليمه وثيقة بكركي، وأشار مظلوم إلى أن «كل ما قيل سابقا عن توتر في العلاقة بين بكركي وبعبدا على خلفية تهديد الرئيس بتأليف حكومة أمر واقع ورفض البطريرك لذلك، قد تبدد بعد تأليف الحكومة». ونقل عن سليمان قوله: «إن وثيقة بكركي هي «ما أريده»، وهي خريطة طريق لمعالجة الاستحقاقات المقبلة، وفي مقدمتها انتخابات رئاسة الجمهورية». وتقول مصادر سياسية إنه وسط الصراع الضمني القائم بين بعبدا والرابية، تقف بكركي حائرة في الوسط. فرئاسة الجمهورية خط أحمر عند البطريرك الراعي. لكنه يملك «مودة» خاصة تجاه العماد عون. حاول جمع الرجلين على الحد الأدنى، لكنه اكتشف سريعا أن الكيمياء بينهما لا يمكن أن تتطابق. ومع ذلك تحرص بكركي على أن تنقضي أيام الرئيس في قصر بعبدا وهي على وئام وتوافق معه، خصوصا أنها تلمس حرصا مشابها من قبله.

الرئيس بري يعوّل على حكمة القيادة الكويتية ودورها الطليعي في دعم لبنان

ياسين جابر لـ «الأنباء»: البيان الوزاري «ما قل ودل» وأمام الحكومة ثلاثة ملفات ضاغطة

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب ياسين جابر ان حكومة الرئيس سلام أيا تكن المآخذ والملاحظات عليها، أعادت إحياء سلطة القرار في لبنان بعد سبات دام أكثر من 10 أشهر، إلا انه لا يمكن الرهان عليها بأنها ستخرج المارد الإصلاحي من القمقم، وتأتي بالحلول السحرية خلال عمرها القصير، معتبرا بالتالي ان هذه الحكومة يمكن توصيفها بـ «عنوان المصالحة والعودة الى لغة العقل والحوار بين اللبنانيين»، علما بأن امام هذه الحكومة 3 ملفات أساسية وضاغطة لا بد لها من مواجهتهم خلال مرحلة ما قبل الاستحقاق الرئاسي وهي:

1 ـ الملف الأمني وهو الأكثر إلحاحا، بحيث تقع الأولوية في مقاربته على إصدار قرار سياسي جامع بإطلاق يد الجيش اللبناني والقوى الأمنية للتصرف بحسم وحزم مع الإرهاب بالدرجة الأولى، ومع كل من تسوّل له نفسه العبث بالسلم الأهلي بالدرجة الثانية،

2 ـ تنظيم النزوح من سورية وإعادة تجميع النازحين في أماكن محددة، خصوصا ان هذا الملف متفجر وقد تتشظى منه البلاد برمتها،

3 ـ وقف التدهور الاقتصادي والمالي الحاصل نتيجة التراكمات السياسية والأمنية، وذلك من خلال إصدار مراسيم التنقيب عن النفط وفتح باب المزايدات، خصوصا ان التوقعات في هذا الملف تشير الى وجود إيجابيات كبيرة حيال مستقبل لبنان الاقتصادي.

وفي سياق متصل، وردا على سؤال حول قدرة الأضاد السياسيين على تجاوز معركة صياغة البيان الوزاري، تمنى النائب جابر في تصريح لـ «الأنباء» بأن يأتي البيان على مستوى عمر الحكومة اي «ما قل ودل»، داعيا بهذا الخصوص كل فريق في الحكومة لإضافة ماء الى نبيذه لتسهيل ولادة البيان الوزاري وتمكين الحكومة من تجاوز مرحلة الأشهر الـ 3 المتبقية لها، والى الترأف باللبنانيين الذين سئموا الشحن بعناوين صدامية وتعلية سقف الشروط والشروط المضادة، منوها في هذا السياق بتصريح وزير الصحة وائل أبوفاعور الذي قال فيها ان: «البيانات الوزارية كانت دائما عملية تذاكي على اللغة، وهي ليست ملزمة لأحد، خصوصا وأن القوى السياسية لم تعتد احترامها»، معتبرا من وجهة نظره ان البيانات الوزارية غالبا ما تكون «تسجيل موقف من الناحية المعنوية أكثر مما هو من الناحية العملية أو التنفيذية»، وهو ما أرهق الشعب وأفقده الثقة بحكوماته. واستطرادا، لفت جابر الى ان نجاح اللبنانيين بتشكيل الحكومة وإعادة وصل ما انقطع بينهم ـ ولو أتى متأخرا ـ يضيف عنصر أمل للبنانيين بأن القادة السياسيين سيتمكنون من مقاربة الاستحقاق الرئاسي بهدوء وإنجازه في موعده الدستوري، خصوصا ان الجميع محكومون بالتوافق على الرئيس انطلاقا من حاجة المرشح الرئاسي الى ثلثي الأصوات في مجلس النواب أي 87 صوتا لفوزه، ما يعني انه ليس باستطاعة أي من فريقي 8 و14 آذار بمفرده انتخاب رئيس بمعزل عن التوافق مع الفريق الآخر، الأمر الذي يحتم عليهما التوافق على شخص الرئيس قبل انعقاد جلسة الانتخاب. على صعيد مختلف، وعن أبعاد زيارة الرئيس بري الى الكويت، لفت جابر الى ان الرئيس بري يعوّل دائما على حكمة القيادة الكويتية في لملمة الشؤون العربية، وعلى دورها الطليعي في دعم لبنان على جميع المستويات بدءا من مشروع الليطاني وصولا الى العديد من المشاريع الحيوية الأخرى، مشيرا من زاوية مقابلة الى ان الكويت تشبه لبنان وهي ركن أساسي سواء في مجلس التعاون الخليجي ام في مجلس الجامعة العربية، لذلك يعتبر جابر ان زيارة الرئيس بري تأتي في سياق مد اليد بما يمثله في لبنان الى ما تمثله الكويت في المجلسين المشار اليهما، خصوصا ان الدولة اللبنانية بحاجة الى تكثيف جهودها لحشد كل دعم عربي لها يمكنها من الوقوف وإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية والسياسية.

ياسين جابر

نائب حزب الله كامل الرفاعي لـ «الأنباء»: الحكومة تصب في مصلحة 14 آذار

بيروت ـ أحمد منصور

اعتبر عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب كامل الرفاعي «ان الحكومة الجديدة تصب في أكثريتها في مصلحة قوى 14 آذار»، وقال: «نحن نعتبر أنفسنا مغبونين، ونخاف من هذه الحكومة من ان تكون توجهاتها لغير صالحنا ولغير مصلحة القوى المقاومة والممانعة في لبنان والمنطقة»، مشيرا الى ان حزب الله قدّم تنازلات كثيرة لأنه يرى ان لبنان بحاجة الى نوع من الأمن والاطمئنان والاستقرار»، مؤكدا «الحرص على نجاح الحكومة لتأمين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة»، متمنيا ان يكون هناك مرشح لرئاسة الجمهورية لقوى 8 آذار»، لكنه لفت الى «ان طبيعة لبنان وطبيعة التدخلات الدولية والإقليمية تفرض أحيانا ان يكون هناك مرشح توافقي»، مؤكدا «اننا دخلنا في نوع من التفاهم والحوار، حيث لا نريد متاريس في الشارع ولا في الحكومة». وأمل الرفاعي في تصريح لـ «الأنباء» من ان «يؤدي تشكيل الحكومة الى نوع من الاستقرار الأمني والاقتصادي والنفسي والمادي»، معتبرا «ان قوى 8 آذار وخصوصا حزب الله قدّم الكثير من التنازلات لهذه الحكومة»، وقال: «إننا نرى من خلال التنازلات الكثير من الأمور التي كنا نرفضها في السابق وحصلت في هذه الحكومة، فعلى سبيل المثال ان الرئيس نجيب ميقاتي قدّم استقالة حكومته نتيجة عدم التمديد للواء أشرف ريفي، ورأينا في تشكيل الحكومة تشبثا من تيار المستقبل لإعادة ريفي الى الوزارة، فهذا نوع من التحدي لقوى 8 آذار. وكذلك بالنسبة لوزارة الداخلية كنا نأمل ان يكون فيها شخصية وسطية الى حد ما وان كانت من الفريق الآخر، فالوزير نهاد المشنوق معروف بمواقفه وهو من يعتبر من «الصقور» في تيار المستقبل و14 آذار. وأيضا بالنسبة لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان فقد أصر على تعيين القاضية ألين شبطيني وزيرة للمهجرين، على الرغم من رفض العماد ميشال عون سابقا تعيينها رئيس لمجلس القضاء الأعلى، وهذا يظهر وكأن الفريق الآخر استغل حاجتنا الى حكومة وإلى الاستقرار في البلاد، ففرض الكثير من الشروط علينا في تشكيل الحكومة، لذلك فنحن نرى ان الحكومة تصب في أكثريتها في مصلحة 14 آذار، فنحن تنازلنا للمصلحة العامة، ونعتبر أنفسنا مغبونين، ونخاف من هذه الحكومة من ان تكون توجهاتها لغير صالحنا ولغير مصلحة القوى المقاومة والممانعة في لبنان والمنطقة، لذلك نحذر بأنه لابد من ان يكون تنازلنا هنا، ألا يكون هناك تنازل في البيان الحكومي وفي توجهاتها الإقليمية».

وقال: «نحن لدينا ملاحظات كثيرة على الحكومة، نحن نرى اننا مغبونون بالحقائب الوزارية، فالحقائب التي أخذناها لا تتلاءم مع حضورنا الشعبي، نحن كحلفاء نرى ان حزب الله قدم تنازلات كثيرة لأنه يرى ان البلد بحاجة الى نوع من الأمن والاطمئنان، فالحزب يريد من تنازله إعادة نوع من الثقة ما بين المواطن والدولة.

كامل الرفاعي